

دور تحالفات القوى الداخلية والقوى الدولية الإقليمية في انتهاك سيادة الدول

(ليبيا أنموذجاً في الفترة من 2011 - 2020م)

أستاذ مشارك - قسم العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة النيلين

د. مایسة مدنی محمد مدنی

المستخلص :

تتناول الورقة موضوع تحالفات القوى الداخلية و القوى الدولية الإقليمية و دورها في انتهاك سيادة الدول (ليبيا أنموذجاً في الفترة من 2011 — 2020م) ، تكمن أهمية الورقة في إنها تحاول الوقوف على دوافع هذه التحالفات و دورها في انتهاك السيادة الليبية . تتمثل مشكلة الورقة في إنها تحاول تسليط الضوء على دور القوى الإقليمية في تأجيج حدة الانقسامات و الصراعات و الإقتتال على الساحة السياسية الليبية عبر تدخلها في الشؤون الداخلية الليبية ودعمها لأحد أطراف الصراع دون الآخر ، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لسيادة ليبيا استندت الورقة على فرضية مفادها أن القوى الدولية الإقليمية تسعى من وراء تدخلها في الأزمة السياسية الليبية و الدعم الذي تقدمه إلى أحد أطرافها للقيام بدور إقليمي لخدمة مصالحها و الإستفادة من موقع ليبيا الاستراتيجي في سياغ النزاعات الإقليمية و الدولية . استخدمت الورقة في تحليلها المنهج التاريخي والوصفي و دراسة الحالة و القانوني . توصلت الورقة إلى عدة نتائج أبرزها : تحولت الساحة السياسية الليبية إلى ساحة صراعات إقليمية و حروب تخاض بالوكالة نتيجة لتحالفات القوى الوطنية المتنافسة على السلطة مع القوى الدولية الإقليمية ، تهدف القوى الإقليمية من وراء تدخلها في الشأن السياسي الليبي إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية و الاقتصادية و الأمنية .

كلمات مفتاحية : التحالف ، السيادة الوطنية ، التدخل الدولي ، الأزمة.

Abstract :

The paper deals with internal powers alliances and regional international forces and their role in violation of the sovereignty of States (Libya model in the period from 2011-2020) , The importance of the paper is trying to identify these alliances and its role in violation of Libyan sovereignty. The problem of the paper is trying to highlight the role of regional forces in fueling divisions, conflicts and fighting on the Libyan political arena through its interference in Libyan internal affairs and support for one of the parties to the conflict without the other, which constitutes a violation of the sovereignty of Libya. The paper was based on the

hypothesis that the international regional forces are seeking from their intervention in the Libyan political crisis and its support to one of its parties to play a regional role to serve their interests and take advantage of the strategic location of Libya in Siag regional and international conflicts. The paper was used in analyzing the historical, descriptive approach and study and legal study. The paper reached several highlighted results: The Libyan political arena turned into a regional conflicts and proxy wars as a result of competing national powers alliances with regional international forces, aiming at regional powers aimed at their intervention in the Libyan political affairs to achieve its strategic, economic and security interests.

Key words : The alliance ,The national sovereignty The international intervention ,The crisis .

المقدمة :

بدأت الأزمة السياسية في ليبيا بعد الثورة التي قامت فيها عام 2011م واطاحت بالنظام الحاكم بقيادة العقيد معمر القذافي ، وتعتبر من أخطر الأزمات التي مرت بالبلاد منذ استقلالها في العام 1951 م ، فقد أصبحت ليبيا بيئة جاذبة لتدخلات القوى الدولية و لاسيما الإقليمية مثل تركيا و الإمارات و مصر ، و ذلك من خلال دعمها لأحدى أطراف الأزمة ، و التي تسعى من خلاله إلى تنفيذ أجندة مرتبطة بمصالحها. من ثم ترتب على هذه التدخلات في الشؤون الداخلية الليبية انتهاك لسيادتها الوطنية .

مفهوم السيادة :

أدت المتغيرات الدولية الجديدة ونهاية الحرب الباردة إلى إحداث تطور جديد في مفهوم السيادة ، والتي لم تعد مطلقة كما في السابق . ومن ثم لابد من إعادة النظر فيها بهدف الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل وأن تؤدي أكثر من وظيفة ، ما يساعد على حل المشكلات داخل الدول أو فيما بينها ، فحقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند إلى أبعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية والتي تعطي جميع الشعوب حقاً مشروعاً في شغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم أجمع، و يترتب على ذلك اعتراف الدول والحكومات بأنها لا تستطيع بمفردها مواجهة المشاكل القائمة ، فالتعاون الدولي لا غنى عنه .

لقيام أي دولة بعد اكتمال أركانها الأساسية لابد من توفر معيار قانوني يميزها عن غيرها من الوحدات السياسية الأخرى ، وهو المعيار الذي نادى به الفقه التقليدي⁽¹⁾

يعتبر مصطلح السيادة هو مصطلح حديث نسبياً دخل إلى لغة القانون والسياسة للتعبير عن صفة الاستقلال التي تختص بها الدولة وعن المصدر الذي يستمد وجوده وشرعية في هذه الدولة وهذا المصطلح مشتق من كلمة لايتينية تعني الاسمى أو السلطة العليا ، كانت شائعة في القرن الوسطى .

تعني هذه الكلمة في القانون الدستوري السلطة السياسية الأصلية التي تستمد عنها شريعة مبدئها وقوة نفاذ سائر السلطات القائمة في الدولة⁽²⁾. ومن ثم فإن السيادة هي مفهوم قانوني سياسي يرتبط بوجود الدولة القومية الحديثة و أحد أهم خصائصها وسماتها الرئيسية ، فهي شرط أساسي لإعتبار الدولة كيان سياسي عضو في المجتمع الدولي . ذلك لأن الدولة هي التنظيم السياسي والاجتماعي الذي يحق له وحده أن يحتكر أساليب وأدوات القوة التي يحتاجها بما فيها أدوات القمع والإكراه ، بهدف فرض سلطته على كل الأقليم الذي يشكل حدوده السياسية وعلى الأفراد الذين يعيشون داخل الأقاليم .

في المرحلة الأولى لنشأت القانون الدولي العام كانت السيادة مبدئياً تأسيسية ومطلقة تمارسها الدولة بشكل حصري على أراضيها وتجاه كافة الرعايا و السكان ، إلا إن هذا المفهوم للسيادة قد تطور مع التحولات التي طرأت على المجتمع الدولي و على علاقاته⁽³⁾.

يعني ذلك أن تمتع الدولة بخاصية السيادة هو الذي يبرر احتكارها لأدوات القوة اللازمة التي تمكنها من القيام بواجباتها وأدوارها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي . فالدولة هي وحدها المسؤولة عن سن القوانين وفرض الالتزام بها وتحقيق الأمن والنظام والاستقرار في الداخل ، وفي الوقت نفسه الدفاع عن الوطن وحماية أمنة وسلامته في مواجهة القوى والإطماع الأجنبية ، وبناء على ذلك فأن لسيادة الدولة مظهرين :

سيادة الدولة الداخلية :

تعني سيطرة الدولة على من في إقليمها سيطرة شاملة ، بحيث لا تنازعها هذه السيطرة أي سلطة أخرى أعلمنها أو وجود سلطة تنافسها لغرض إرادتها على الأفراد أو الهيئات داخل حدودها أو في تنظيم شؤونها الإقليمية⁽⁴⁾.

سيادة الدول الخارجية :

يقصد بها عدم تبعية الدولة لأي جهة أخرى أو سلطة أجنبية ، أي تمتع الدول بالاستقلال الكامل في مواجهة بقية دول العالم ، تتعامل معهم على قدم المساواة .

يعتبر المفكر السياسي جان بودان هو أول من أرسى دعائم نظرية السيادة إذ عرفها بأنها السلطة الدائمة بالتالي لا يمكن أن نصف السلطة المؤقتة بالسيادة . وهنا يدعو بودان إلى عدم الخلط بين السيد والحاكم فالسيد أو صاحب السيادة هو من كانت سلطته دائمة . أما إذا كانت السلطة مؤقتة فلا يمكن اعتبار صاحبها بأنه صاحب سيادة ، وإنما هو حاكم لأنه مجرد أمين على السيادة ، لذلك يرى بودان أن السيادة يجب أن تكون مطلقة بحيث لا يخضع صاحبها إلى أي إرادة أخرى ، فهو الذي يضع القوانين لرعاياه و يلزمهم بها رغماً عنهم ويعدها حسب مشيئته ، دون أن يلزم نفسه بها⁽⁵⁾. هذا يعني أن صاحب السيادة يتمتع بحريته المطلقة في وضع القواعد القانونية وفرضها على الجميع . غير أن بودان قيد صاحب السيادة بعدم مخالفة القوانين السماوية والطبيعية ، فلا يحق له أن يعتدي على ملكية الأفراد أو أن يقيد حريتهم وإنما يجب عليه احترام الحرية الفردية و الملكية.

بذلك يكون بودان قد أخرج معنى السيادة على أنها صفة مرتبطة باعتبار أن الدولة لا تكون إلا إذا كانت سيادة و متمتعة فعلاً بسيادتها بعيداً عن الحكام الذين يتولون ممارسة سلطتها أو سيادتها⁽⁶⁾.

على الرغم مما سبق فإن مبدأ السيادة الوطنية للدول بدأ يتراجع بعد أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، فقد شكلت نهاية الحرب الباردة عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وما تلاها من متغيرات دولية متعددة ومتسارعة بروز مفاهيم وقضايا وأولويات دولية لم تكن موجودة في السابق ، الأمر الذي جعل القانون الدولي في موضع تساؤل ولاسيما بعد أن كررت الممارسة الدولية مجموعة السوابق التي أدت إلي خرق العديد من مبادئه فضلاً عن أنها تشير إلى بلورة مفاهيم جديدة تشكل في مجملها ثورة على العديد من المفاهيم والضوابط التقليدية.

أهم هذه المبادئ التي تأثرت بهذه الظروف مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، الذي شكل ركيزة أساسية لحماية سيادة الدول من كل تهديد أو اعتداء خارجيين ، ويعتبر من المبادئ الأساسية التي نص عليها القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة ومعظم موثائق المنظمات الدولية والإقليمية . يلاحظ أن الممارسة الدولية منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة تتأرجح ما بين الالتزام بهذا المبدأ من جهة ، وما بين انتهاكه من جهة ثانية ، إلا أن الخرق انتقل من استثناءات كانت تقابل خلال فترة الحرب الباردة برفض من قبل معظم دول العالم ، عندما كان هذا التدخل يعتمد علي الميثاق ذاته من خلال إقدام بعض الدول علي أنصاف نفسها بنفسها خارج إطار المنظمة الدولية ، إثر ضعف مجلس الأمن جراء الإقدام على استخدام حق الفيتو* بشكل مكثف .

من ثم تعددت و تنوعت مبررات التدخل الخارجي ، كالتدخل لإعتبارات إنسانية و التدخل لحماية حقوق الإنسان و حقوق الأقليات العرقية و التدخل بدعوى مقاومة الارهاب الدولي وغير ذلك ⁽⁷⁾ .
نعني بالتدخل الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة ، بينما يستخدم بعض المحللين هذا اللفظ إلى الإشارة للتدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ⁽⁸⁾ .
ويظهر هنا الاختلاف بين المعنيين إذ يشمل المعنى الأول كل أنواع وأشكال التدخل « السياسية والاقتصادية والعسكرية » ، بينما يقتصر المعنى الآخر على التدخل عبر استخدام القوة « التدخل العسكري » .

يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الهامة في القانون الدولي العام ، ويقصد به عدم تدخل دولة أو مجموعة من الدول في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أو مجموعة أخرى من الدول ، ويرتبط مبدأ عدم التدخل ارتباطاً وثيقاً بفكرة السيادة الوطنية للدولة ، إضافة إلى أنه أثر من آثار مبدأ السيادة أي مرتب عليه ونتيجة له ، وعليه فإن احترام سيادة الدولة واستغلالها يتطلب عدم التدخل في شئونها الداخلية من قبل أي دولة أخرى أو منظمة من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ، وقد نص علي ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المادة (7/2) : « ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع » ⁽⁹⁾ .

يأخذ التدخل عدة أشكال منها :

التدخل الفردي :

نعني به قيام دولة بمفردها بالتدخل في شئون دولة أخرى ، عادة ما تكون اضعف منها بغرض تحقيق أهداف معينة كالأهداف السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، ... الخ ، ويجب أن تتعارض أهداف

التدخل مع مصالح وأهداف الدولة المتدخل في شئونها حتى يصبح تدخل بالمعنى الحقيقي .

التدخل الجماعي :

قيام مجموعة من الدول بالتدخل في شئون دولة أخرى وذلك لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة ، ولا يكتسب هذا التدخل صفة الشرعية إلا إذا كان دفاعاً عن النفس أو لمساعدة حكومة شرعية قائمة بناء على طلب منها دون ضغط أو إكراه لمواجهة عدوان خارجي وليس لقمع معارضة خارجية⁽¹⁰⁾ .

نعني بالتدخل الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة ، بينما يستخدم بعض المحللين هذا اللفظ إلى الإشارة للتدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى⁽¹¹⁾ . ويظهر هنا الاختلاف بين المعنيين إذ يشمل المعنى الأول كل أنواع وأشكال التدخل « السياسية والاقتصادية والعسكرية » بينما يقتصر المعنى الآخر على التدخل عبر استخدام القوة « التدخل العسكري » .

يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الهامة في القانون الدولي العام ، ويقصد به عدم تدخل دولة أو مجموعة من الدول في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أو مجموعة أخرى من الدول ، ويرتبط مبدأ عدم التدخل ارتباطاً وثيقاً بفكرة السيادة الوطنية للدولة ، إضافة إلى أنه أثر من آثار مبدأ السيادة أي مترتب عليه ونتيجة له ، وعليه فإن احترام سيادة الدولة واستغلالها يتطلب عدم التدخل في شئونها الداخلية من قبل أي دولة أخرى أو منظمة من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ، وقد نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المادة (7/2) السابقة الذكر .

مفهوم التحالف :

نعني بالتحالف السياسي ذلك السلوك السياسي الذي يلجأ إليه طرف سياسي يتعاقد مع أطراف سياسية أخرى نتيجة اتفاق تعاوني بينهما مبني على أساس برنامجي⁽¹²⁾ .

يعتبر التحالف علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم في حالة حدوث حرب ، و أيضاً هو بديل لسياسة الإنعزال التي ترفض أي مسؤولية تجاه سلامة دولة أخرى ، وقد ارتبط تاريخياً بسياسة توازن القوى⁽¹³⁾ .

يمكن تعريف التحالف هو عبارة عن مجموعة من الأفراد أو الممثلين لمجموعات أو مؤسسات يعملون معاً لإيجاد الحلول اللازمة لمسألة مشتركة وذلك لتحقيق هدف مشترك أو لحل مشكلة مشتركة يعملون عليها من خلال القيام بمجموعة من الأنشطة لتحقيق هذه الأهداف⁽¹⁴⁾ .

الأزمة الليبية :

ترجع جذور الأزمة في ليبيا إلى ما بعد قيام الثورة و الأحداث التي أفرزتها و التدخلات الخارجية لإسقاط نظام القذافي ، كذلك لم يكن هنالك تمثيل واضح للدولة و مؤسساتها المدنية أو العسكرية ، و يعود ذلك إلى نظام حكم العقيد معمر القذافي إذ مكث عقوداً طويلة بالسلطة و الحكم لم يستند فيها إلى أي نمط من المؤسسات بل ترتيبات غير رسمية تمحورت حول شخصه . الأمر الذي ترك عبئاً ثقيلاً ألغى بظلاله السلبية على مستقبل البلاد بعد الثورة⁽¹⁵⁾ .

كذلك شهدت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في العام 2011 م انقساماً داخلياً وصل إلى حد وصفه بالحرب الأهلية نتيجة وجود هوة واسعة و كبيرة بين القبائل الليبية و مجموعة من التيارات السياسية و

العسكرية بحيث يسعى كل طرف من هؤلاء إلى السيطرة على حيثيات الحياة السياسية في ليبيا .
بناء على ما سبقشكل الوضع الأمني المتفعل في ليبيا التحدي الأكبر أمام الحكومة ، فوجود سلاح متفعل وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد ، أضحى الأمن على المحك و مفتوحاً على كل الاحتمالات ، في ظل تعدد الكتائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة مع عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد ، إزداد الوضع سوءً وسط تصاعد العنف و سيطرة المسلحين على موانئ تصدير النفط في شرق و غرب ليبيا ، مما أدى إلى تدني وتدهور الأوضاع الداخلية بشكل كبير .

من ثم أصبحت ليبيا تواجه في الفترة الأخيرة اسوا الأزمات السياسية بعد تقويض سيادة القانون وسط فوضى على نطاق واسع و الاعتقالات التعسفية و الهجمات على المؤسسات الحكومية و تفاقم مشكلة النزوح ونمو وتصاعد وتيرة مطالب احتجاجات الحكم الذاتي في ليبيا بجانب العداوات الإقليمية الرئيسية و استمرار المنافسات القبلية مع سلطة الحكومة و الفراغ السياسي فيها والذي يكمن في المجتمع المدني و الجمعيات الأهلية و الحقوقية و السياسية⁽¹⁶⁾ .

كذلك تعاني ليبيا من مشكلات أخرى حيث توجد حركة فيدرالية في شرق البلاد تسعى إلى الانفصال عن سلطة الحكومة المركزية . ففي أكتوبر 2013م أعلن قادة تلك الحركة عن إقامة منطقة منفصلة تتمتع بالحكم الذاتي وقاموا بتشكيل حكومة ، هذا الانقسام بدأ سياسياً و أيديولوجياً لكن سرعان ما تحول إلى انقسام في صفوف القوى و الأحزاب السياسية الليبية .

أيضاً ترتب على ذلك وجود هوة سياسية عميقة مازالت تشكل مصدراً للتناحر الحاد نشأت عنه ثنائيات ذات دلالة على تشطي وتبعثر الليبيين ومن ثم تجسد عنه تسيير البلاد بجهازين تشريعيين وتنفيذيين متنافسين برلمان و حكومة مستقلة في الشرق الليبي يقابلها حكومة في طرابلس ، وتداخلت في نطاقهما ليس فقط السياسة و الايديولوجية فقط ، وإنما أيضاً المصالح و الأجندات السياسية و الأمنية و الاقتصادية المحلية و الخارجية في إطار التجاذب الكبير⁽¹⁷⁾ . الأمر الذي جعل التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا أعظم مقارنة بحيراتها التي حدثت فيهم ثورات لدرجة يصعب معها تصنيف هؤلاء اللاعبين السياسيين ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها :⁽¹⁸⁾

- 1- عدم تجلي موازين القوى بشكل واضح .
- 2- الفوضى الإدارية التي عمت البلاد عقب إنهيار نظام القذافي .
- 3- يوجد نقص واضح في الدراسات المختصة لقوى السياسية التي عبأت نفسها ووحدت صفوفها على خلفية اندلاع الثورة .

يلاحظ أن ليبيا في الفترة الأخيرة أصبحت ساحة للصراع بين الميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة و التي استدعت بدورها قوى إقليمية ودولية ، نتج عنه أن البلاد أصبحت ساحة نزاع إقليمي و حروب تخاض بالوكالة ، فمنذ عام 2014م تجمعت هذه الميليشيات و الجماعات المتنافسة على السلطة تحت معسكرين متحاربين تمثلهما سلطتان متنافستان هما⁽¹⁹⁾

1. حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فائز السراج المعترف بها دولياً والتي تستند إلى دعم ميليشيات المدن الغربية و ميليشيات إسلامية في العاصمة طرابلس و جماعة الإخوان المسلمين وبعض القبائل الجنوبية .

2. جماعة حفتر التي تحظى بدعم قطاعات واسعة من الجيش و القبائل الشرقية و جماعات مسلحة متفرقة في غرب و جنوب البلاد .

بناء على ما سبق فإن ليبيا أصبحت مقسمة على نفسها بشكل أعمق في ظل وجود قوتين متخاصمتين تمثلان مصالح مختلفة و متعارضة ، فحكومة الوفاق الوطني التي تدعي الشرعية ترغب في الإطاحة بشكل شامل بالنخب السياسية و الاقتصادية القديمة ، و التيار غير المتجانس الذي يضم في صفوفه قوى لها مكانتها الاجتماعية و قوى أخرى محافظة و قوى متسامحة تريد طي صفحة مرحلة الثورة و تخشى تراجع نفوذها بفعل تعاضل صعود قوى نشطة ذات طموحات ثورية ⁽²⁰⁾ .

تدخل القوى الإقليمية في الأزمة الليبية :

يبدو أن ساحة الصراع في ليبيا اضحت امتداد لصراعات كبرى بين قوى إقليمية و دولية نقلت خلافاتها السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية إلى أرض جديدة بعد أن كانت الأراضي السورية هي مسرح تلك الصراعات . فقد أصبحت ليبيا اليوم ساحة حرب لأجندات و إرادات خارجية أكثر منها حرب بأيدي ليبية و أن الصراع لأطراف متعددة بين الحلف المصري السعودي الإماراتي في مواجهة الحلف التركي القطري . يلاحظ أن هنالك غياب واضح لدور لبعض التكتلات الإقليمية و على رأسها جامعة الدول العربية فهي تعاني من الضعف في أدوارها التي تقوم بها وحلها للقضايا الدول الأعضاء ، وذلك لغياب الإرادة السياسية بين أعضائها و سيادة منطق الإملاء من قبل قوى إقليمية مهيمنة على عملية اتخاذ القرار . الأمر الذي أدى إلى تحويل ملف الأزمة إلى مجلس الأمن و ذلك ما تم من خلال فرض مجلس الأمن الدولي منطقة حظر جوي على ليبيا تحت ذريعة حماية المدنيين .

ترتب على الدور الذي قامت به القوى الإقليمية و تدخلها في الأزمة الليبية ، إخراج الأمر بأكمله من أيدي الليبيين ، و إحالة الفاعلين المحليين المتصارعين على الشرعية و النفوذ و السلطة إلى وكلاء حرب بالانابة عن صراع إرادات دولية . حيث تسعى هذه القوى الإقليمية ذات التطلعات الجيوسياسية إلى إعادة رسم خريطة المنطقة بعد الثورات التي اجتاحت المنطقة ⁽²¹⁾ .

على الرغم من أن هذه التدخلات الإقليمية صاحبتا الأزمة الليبية منذ بدايتها ، غير إنها ازدادت حدة بعد العام 2016م مع بروز اللواء المتعاقدين خليفة حفتر باعتباره يجسد قوى معارضة ، من ثم تدخلت عدة دول ذات المصلحة في ليبيا بشكل أو بآخر ، و مع تمايز جبهات الصراع في ليبيا إلى فرقتين رئيسيتين هما مجموعة شرق ليبيا و مجموعة غرب ليبيا ، تموضعت الدول المتدخلة مع هذا الفريق أو ذاك ⁽²²⁾ .

نماذج التدخلات الإقليمية :

تعددت طرق و مظاهر أشكال ودوافع التدخلات الإقليمية في ليبيا وتزايدت مع تصاعد الأزمة السياسية و العسكرية ، و من أبرز نماذج هذه التدخلات الإقليمية التدخل التركي و الإماراتي و المصري ، والتي يمكن تناولها فيما يلي :

أولاً : التدخل التركي في ليبيا :

توجد علاقات تاريخية قديمة بين ليبيا و تركيا ترجع إلى عهد الدولة العثمانية ، التي كانت تحتل ليبيا ما يقارب ثلاثمائة وستون عاماً تحت راية الغزو العثماني التي اتسمت بالقمع ، مما نتج عنه اندلاع عدة

ثورات أسفر عنها تنازل الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا في عام 1912م مقابل بعض الجزر بموجب اتفاقية لوزان⁽²³⁾. و كانت ليبيا تشكل جزءاً مهماً من استراتيجية الدولة العثمانية في فرض السيادة على سواحل البحر الأبيض المتوسط و أفريقيا في ظل تنافسها مع عدد من القوى الأوروبية ولا سيما فرنسا⁽²⁴⁾.

في الوقت الراهن تعتبر ليبيا دولة مهمة في أجندة المصالح التركية حيث توجد فيها عدة مصالح اقتصادية و سياسية و أمنية ، كما أن ليبيا مفيدة لتركيا على عدة محاور فهي جزء من بلدان الربيع العربي و دول البحر الأبيض المتوسط و أحد البوابات التركية للوصول لأفريقيا ولها أهمية أيضاً في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي⁽²⁵⁾.

يلاحظ أن العلاقات بين تركيا و ليبيا توطدت بشكل أكبر بعد العام 2014م وذلك بهدف استعادة علاقاتها الاقتصادية معها من خلال دعمها لعملية الاستقرار في ليبيا وإنشاء حكومة مركزية تنهي حالة الفوضى التي تسود البلاد ، فقد أدت هذه الفوضى التي أعقبت سقوط نظام القذافي إلى إلحاق الضرر الكبير بمصالحها فيها وخاصة بعد تفاقم ظاهرة بروز الميليشيات و الفصائل في المشهد الليبي وتنامي التدخلات الخارجية فيها⁽²⁶⁾. ثم فإن دعم تركيا لحكومة الوفاق مرتبط بموقفها المساند للقوى التي ظهرت بعد الربيع العربي في المواجهة مع الدول المدافعة عن الوضع الراهن و التي تدعم جبهة اللواء المتقاعد خليفة حفتر بقوة ، ومن جهة أخرى تعتبر تركيا ليبيا أحد المعاقل بعد فشل الثورة في مصر و سوريا و اليمن ... ، الخ ، كما يضيف لها شريكاً في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بدلاً من المواجهة المنفردة لكتلة من الدول تجمع مصر و إسرائيل و قبرص و خاصة اليونان التي تعمل على عزلها و استبعادها في ظل التنافس على كميات هائلة من موارد الطاقة المكتشفة في شرق المتوسط تبلغ حوالي 3,5 تريليونات متر مكعب من الغاز الطبيعي و 1,7 مليار برميل من النفط الخام⁽²⁷⁾.

يبدو أن تركيا تطمح في هذه الثروات بشكل كبير حتى تتمكن من الاستقلال في سياستها الخارجية ، وكذلك وجود علاقات قوية بينها و بين ليبيا سوف تقوي موقفها البحري في التنافس التاريخي و النزاع على السيادة في بعض جزر المتوسط مع اليونان.

بناء على ما سبق توجد عدة دوافع لتدخل تركيا في الأزمة الليبية بشكل كبير تتجسد في عدة مجالات منها :

أ- المجال السياسي :

تحاول تركيا من خلال تواجدها في ليبيا أن تثبت مكانتها و تعمق نفوذها هناك لتحقيق عدة أهداف منها⁽²⁸⁾ :

1. السعي لإحداث نظام أقليمي جديد في المنطقة يجعلها قوى فاعلة و مميزة فيه ، ومن ثم يمكنها من ترسيخ ركائز الأخوان المسلمين بمنطقة المغرب العربي ومصر .
 2. يحاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاستفادة من تدخله في ليبيا بغرض الحصول على أصوات القوميين و الإسلاميين في الانتخابات المقبلة .
 3. يسعى إلى تصدير أيديولوجيا للدول العربية التي لا يزال ينظر إليها بعين الريبة و المنافسة استراتيجية و عقدياً ، فضلاً عن اتهامه لها بالمساهمة في القضاء على الدولة العثمانية .
- كذلك تسعى تركيا بشكل واضح لتأمين نفوذها في شمال و شرق أفريقيا من خلال الارتباط الليبي

بهذه المنطقة ، كما تسعى من وراء تدخلها في الأزمة الليبية إلى كسب اوراق ضاغطة تساعد في قضايا وملفات أفريقية أخرى كسوريا والعراق من أجل تحقيق مساومات مع الأطراف الفاعلة في تلك الدول ، ويعني ذلك أن تحصل على تنازلات من موسكو في ليبيا مقابل تقديم تنازلات في سوريا ، وإضافة إلى ذلك تسعى تركيا إلى كسر عزلتها وكسب حليف لها في ليبيا بعد سوء علاقاتها مع مصر و دول الخليج وفشل مشروعها السياسي⁽²⁹⁾ .

في هذا السياق صدق البرلمان التركي في الثاني من يناير 2020م على مشروع قرار يسمح بإرسال قوات تركية إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس المعترف بها دولياً ، وتأتي هذه الخطوة استجابة لطلب حكومة الوفاق التي تتعرض لضغوط ميدانية متزايدة من قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي أطلق في أبريل 2019م عملية عسكرية للسيطرة على طرابلس بدعم مصري أماراتي . وفقاً لما سبق أخذ الدعم العسكري طابعاً علنياً بعد أن كان محدوداً في بداية المعارك ، حيث أرسلت عربات عسكرية إلى حكومة الوفاق الوطني كما أعلن الرئيس أردوغان بأن بلاده توفر أسلحة لحكومة الوفاق بموجب اتفاق تعاون عسكري⁽³⁰⁾ .

ب - المجال الاقتصادي :

تسعى تركيا من خلال تدخلها في هذه الأزمة الحصول على عدة مكاسب تمكنها من تأمين مصدر دائم للطاقة ، إذ ظلت على مدى عشرون عاماً تستورد 95% من احتياجاتها النفطية من ليبيا⁽³¹⁾ . كما توجد مصالح تركية في ليبيا متمثلة في عقود تم توقيعها منذ عام 2010م في مجالات اقتصادية و تنموية ، كذلك تسعى للحصول على نصيب وفير من النفط الليبي حيث كانت ليبيا قبل اندلاع الصراع عام 2011م هي المنتج الثاني للنفط في القارة الأفريقية ، إذ تنتج حوالي (1,6 مليون برميل) ، وتعتبر صاحبة أكبر احتياطي نفط في القارة يبلغ حوالي (34 مليار برميل) ، في الوقت الذي تفتقر فيه تركيا إلى مصادر الطاقة وتعتمد على الاستيراد لسد 95 % من احتياجاتها من الطاقة⁽³²⁾ .

لذا وقعت الحكومة التركية و حكومة الوفاق الوطني في 27 نوفمبر 2019 م مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط و التي تشهد خلافات بين دولها حول ترسيم الحدود البحرية ، بعد أن أثبتت المسوحات الجيولوجية وجود مخزون هائل من النفط والغاز القابل للاستخراج ، الأمر الذي يخدم التواجد التركي في منطقة البحر الأبيض المتوسط⁽³³⁾ .

ج . المجال الأمني :

يلاحظ بعض المراقبين للشأن الليبي أن هنالك علاقات قوية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومته وبين بعض الميليشيات المسلحة الليبية ، تتفاوت هذه العلاقة ما بين الدعم والتنسيق أو الإمداد بالمعدات والأسلحة العسكرية⁽³⁴⁾ .

في هذا السياق يرى بعد المراقبين إن مستقبل الدور التركي في الأزمة الليبية مقيد بعدة محددات منها :⁽³⁵⁾

(1) الفراغ الجيوستراتيجي ولا سيما بعد تعرض المصالح الأمريكية في ليبيا للهجوم الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التراجع وأهمال متابعة هذا الملف ، انكفاء الاتحاد الأوروبي على نفسه في الفترة الأخيرة بسبب مشاكله الداخلية ولا سيما بعد خروج بريطانيا منه .

(2) غياب أي قوة ردع هناك بأمكانها أن تتصدى لها في ليبيا و تردع تقدمها وذلك بسبب انشغال اللاعبين انفسهم بملفات أخرى وخاصة مصر التي انشغلت بمشاكلها الداخلية ، ومن ثم يكون من الصعب على هذه الدول التصدي لتركيا في ليبيا .

(3) ارتباط ليبيا الآن عضويًا وسياسيًا بملف الصراع على تحديد مناطق النفوذ الاقتصادية في شرق المتوسط .

ثانياً : التدخل الاماراتي في ليبيا :

تدخلت الامارات في الأزمة الليبية بعد سقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي من أجل خدمة مصالحها الاستراتيجية التي تتعلق بمستقبل تواجدتها على الساحة الدولية كقوى فاعلة لها وزنها وقوتها ومن ثم قدمت الدعم العسكري و السياسي لقوات خليفة حفتر .

يبدو أن هنالك مصالح آتية تسعى الامارات لتحقيقها من وراء تدخلها في ليبيا و تتمثل في ما يلي : (36)

أ. السيطرة على الموانئ البحرية في إطار استراتيجية إماراتية متمثلة في بناء مجموعة من المنافذ البحرية ، تهدف من ورائها إلى فرض نفسها كجزء من لاغني عنه من مشروع الحزام و الطريق التي تعمل عليه الصين . تمتلك ليبيا ستة موانئ نفطية رئيسية أربعة منها تقع في منطقة الهلال النفطي منها ميناء رأس لانوف ، ميناء الزويتينة ، ميناء البريقة ، ميناء السدرة ميناء الحريقة ، ميناء الزاوية.

ب. ترغب في الحصول على دور محوري في المشروع الصيني الضخم ، بل تأمل في أن تكون شريكاً استراتيجياً في انجاح هذه المبادرة ، وخاصة أن هنالك ارهاصات بأن هنالك حلفاء سوف ينشأ في المستقبل بناء على هذه المبادرة .

ت. تشكل ليبيا ممر هام بين البحر الأبيض المتوسط و دول القرن الافريقي التي تسعى الإمارات لإيجاد موطئ قدم فيها .

تجسد التدخل الإماراتي في ليبيا من خلال المساعدة التي قدمتها للجيش الوطني الليبي مدعومة من حليفاتها مصر ، التي سمحت لها باستخدام مجالها الجوي و الوصول إلى قاعدة سيدي براني الجوية لإنشاء جسر جوي ينقل المعدات العسكرية إلى الجيش الوطني الليبي وشن غارات جوية بين الحين و الآخر (37) في هذا الصدد يرى بعض المحللين أن الإمارات تلعب دوراً له تبعات كارثية داخل الساحة الليبية ، فمنذ إطاحة ثورة 17 فبراير بالنظام السابق (معمر القذافي) هي تسعى لإجهاض الثورة و إقصاء الإسلاميين من خلال دعمها لقوى الثورة المضادة بالسلاح ، مما تسبب ذلك بفوضى عارمة داخل البلاد و انقسام سياسي داخل مؤسسات الدولة و تمزيق النسيج الاجتماعي و تدهور الاقتصاد (38) .

كما تبين وفقاً للتقرير السنوي للجنة العقوبات الدولية الخاصة بليبيا مؤخراً عن خرق الإمارات و بصورة متكررة نظام العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا من خلال تجاوز حظر التسليح المفروض عليها ، مشيرة في تقريرها إلى أن الإمارات قدمت الدعم العسكري لقوات اللواء المتعاقد حليفة حفتر على إنها شحنات مواد غير قاتلة ، ترتب على هذا زيادة قدرات اللواء حفتر الجوية (39) .

يلاحظ أن هنالك تزايد في التنافس على الموانئ الليبية لاسيما النفطية منها و يعود ذلك إلى عدة

أسباب منها : (40)

1. زيادة الأهمية النسبية لليبيا و لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد الاكتشاف الهائل للغاز الطبيعي فيها و زيادة الفرص الاستثمارية في مجال الاكتشافات النفطية .
2. عمليات ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة للاستفادة من ثروات المنطقة النفطية ، أدت إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية لموانئ النفط باعتبار المنطقة سوقاً واعدة للنفط و الغاز .
3. تتقاطع أهمية المنطقة مع محاور الاستراتيجيات العالمية ، خاصة الحرير الصيني الذي يعد أكبر مشروع اقتصادي عالمي ، إذ يهدف إلى ربط 68 دولة في آسيا و أفريقيا و أوروبا عبر عدة طرق برية و بحرية و سك حديد .

ثالثاً : التدخل المصري في ليبيا :

هنالك محددات تحكم دور مصر في الأزمة الليبية أبرزها الأمني ، إذ يتمثل في حدود مصر الغربية مع ليبيا و التي تمتد نحو 1115 كيلو متر ، مما يمثل مصدر قلق و تهديد دائم للحكومة المصرية التي تعتبرها ممراً رئيسياً لتهريب الأسلحة و المخدرات لها ، وأيضاً يتسرب منها المسلحين و أعضاء الحركات الإسلامية المتطرفة . فقد شهدت هذه المناطق الحدودية بينها و بين ليبيا العديد من العمليات الإرهابية المسلحة . كذلك توجد محددات اقتصادية إذ كانت ليبيا شريكاً تجارياً مهماً لمصر قبيل الإطاحة بنظام العقيد القذافي ، فقد أدت الأحداث في ليبيا إلى انخفاض نسبة الصادرات المصرية للأسواق الليبية بنسبة 75% ولا سيما في العام 2015م⁽⁴¹⁾ .

بناء على ما سبق عندما بدأت عملية الكرامة بقيادة اللواء المتقاعد حليفة حفتر في منتصف عام 2014 م ظهر بشكل واضح مدى التعاون و التقارب العسكري بين مصر و القوات التابعة لحفتر ، وقد تنوع هذا الدعم ما بين التدريب و الإمداد بالسلاح ، وأيضاً دخول قوات مصرية للمشاركة في العمليات العسكرية على الأرض ، و القيام بضربات جوية بمشاركة القوات الإماراتية في داخل الأراضي الليبية في مناطق الشرق و الغرب و الجنوب الليبي⁽⁴²⁾ .

قد كشف تقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة في مارس عام 2015م عن عمليات تهريب سلاح إلى ليبيا قامت بها مصر و الإمارات ، كما اتهم التقرير القوات التي يقودها حفتر بتعقيد عملية الانتقال السياسي و زيادة المشكلات الأمنية في البلاد ، كما تحدث أيضاً عن عمليات تهريب سلاح لا تشمل نقل الذخائر و السلاح فقط بل بتحويل طائرات مصرية مقاتلة إلى ليبيا أيضاً⁽⁴³⁾ .

عليه تظل القاهرة هي الفاعل الإقليمي الأبرز في الأزمة و الأكثر ارتباطاً على الأرض بتداعيات هذه الأزمة و تهديداتها المباشرة للأمن القومي المصري ، كما تحاول القاهرة استعادة قدر كبير من دورها المتآكل منذ التدخل العسكري التركي في ليبيا ، غير أنه يلاحظ انتهاجها سياسة أكثر توازناً منذ تبنيها إعلان القاهرة يونيو 2020م⁽⁴⁴⁾ .

غير أنه بعد توقيع الاتفاقية البحرية بين تركيا و ليبيا تصاعدت وتيرة الخلافات القائمة حول المجال الجيوسياسي بين تركيا من جهة و اليونان و مصر و إسرائيل من جهة أخرى ، وقد ظهر ذلك بشكل واضح في الخطاب السياسي و الاعلامي المصري الذي واطب على توصيف الحضور التركي في ليبيا على أنه جزء من مشروع هيمنة تركي يمثل تهديداً للأمن القومي المصري⁽⁴⁵⁾ .

الخاتمة:

يلاحظ مما سبق إن القوى الدولية الإقليمية وعلى رأسها تركيا و الإمارات و مصر لديها أهداف و مصالح سعت لتحقيقها من وراء تدخلها في الشأن الليبي ، و دعمها لأحد أطراف النزاع دون الآخر الأمر الذي أدى إلى تعقيد الوضع على الساحة السياسية الليبية فضلاً عن انتهاكاتها المتكررة للسيادة الوطنية للبلاد توصلت الورقة إلى عدة نتائج منها :

1. بعد الحرب الباردة حدث تراجع ملحوظ في مبدأ السيادة المطلقة للدولة نظراً لتزايد التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية .
2. ترجع جذور الأزمة السياسية الليبية إلى أسلوب إدارة النظام السابق لشؤون البلاد وغياب المؤسسات
3. لعبت التدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية الليبية بعد الثورة دوراً كبيراً في إحداث التحول السياسي المنشود .
4. تحولت الساحة السياسية الليبية إلى ساحة صراعات إقليمية و حروب تخاض بالوكالة نتيجة لتحالفات القوى الوطنية المتنافسة على السلطة مع القوى الدولية الإقليمية .
5. تهدف القوى الإقليمية من وراء تدخلها في الشأن السياسي الليبي إلى تحقيق مصالح استراتيجية و اقتصادية و أمنية .

خرجت الورقة بعدة توصيات منها :

1. يجب على القوى الدولية الإقليمية الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية .
2. على أطراف الأزمة الليبية تسوية الخلاف بينهم بطريقة سلمية و مراعاة المصالح العليا للبلاد.
3. أن تلتزم القوى الدولية الإقليمية بعدم استغلال الوضع السياسي في ليبيا لتحقيق أجندتها و مصالحها.

الهوامش :

- (1) محمد بن نصر ، القانون الدولي العام ، مكتبة الرشد ، ط 1 ، 2015م ، الرياض ، ص 222 .
- (2) جهاد نصري العقل ، السيادة القومية سيادة الدولة www.SShp.info
- (3) علي زراقات ، الوسيط في القانون الدولي العام ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 1 ، 2011م ، بيروت ، ص 209.
- (4) يوسف محمد عبيدان ، دراسات في علم السياسة ، د. ن ، بيروت ، 1999م ، ص 128.
- (5) ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1961م ، ص 114.
- (6) جهاد نصري العقل ، السيادة القومية وسيادة الدولة ، مرجع سابق .
- * الفيتو هو إجماع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على المسائل العامة في المجلس ، فقد اشترطت الدول الكبرى هذا المبدأ للمنظمة بدعوى أن مسئوليتها في حفظ الأمن والسلام الدوليين يقتضي أن يكون لها رأي خاص .
- (7) عبد المنعم قريرة ، التحديات التي تهدد وحدة ليبيا و سيادتها في ظل التحولات السريعة للمجتمع الدولي مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، سرت ، 2021م ، ص 72.
- (8) جوزيف س . ناي الابن ، ت. أحمد الجمل ، المنازعات الدولية ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1997م ، ص 196 .
- (9) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة 2.
- (10) مصطفى أحمد أبو الخير ، أزمت السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر ، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة ، 2006م ، ص 135 .
- (11) جوزيف س . ناي الابن ، ت. أحمد الجمل ، المنازعات الدولية ، مرجع سابق ص 196.
- (12) أحمد بو عشرين ، ألف باء سياسة .. ماهو التحالف السياسي ؟ ، عربي بوست ، 2021/11/1م www.arabicposst.me
- (13) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة العلوم السياسية ، الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر د.ت ، بيروت ، ص 691 .
- (14) دعاء عبد العال ، دليل ماذا نعرف عن بناء التحالفات ؟ ، مؤسسة فريدرش ايرت ، د.ت ، القاهرة ص 14.
- (15) مشيش محرز . كحوان سمير ، انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، 2016 — 2017 ، تيزي وزو ، ص 34 .
- (16) عبد المنعم قريدة ، التحديات التي تهدد وحدة ليبيا و سيادتها في ظل التحولات السريعة للمجتمع الدولي ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، 2021م ، ص 74.
- (17) نفس المرجع ، ص 75 .
- (18) فولفرام لآخر . ت. عدنان عباس ، تصدعات الثورة الليبية : القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا ، دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد ، ط 1 ، 2014 أبوظبي، ص 7.
- (19) الحرب في ليبيا : ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها و ما دوافعها ، 31 يونيو 2020م www.bbc.com
- (20) فولفرام لآخر . ت. عدنان عباس ، تصدعات الثورة الليبية : القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا ، مرجع سابق ، ص 7 .
- (21) الحسين العلوي ، الأزمة الليبية : بين صراع الإرادات الدولية و الانقسام الداخلي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 21 ديسمبر 2020م ، الدوحة ، ص 2 .

- (22) نفس المرجع .
- (23) أحمد القرني ، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية و الأمنية ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 6 يناير 2021م ، ص 7.
- (24) نفس المرجع .
- (25) محمود الرنتيسي ، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية .. حقائق جديدة في معادلات البر و البحر ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 12 ديسمبر 2019 ، الدوحة ، ص 3 .
- (26) وحدة الدراسات السياسية، تصاعد الدور التركي في ليبيا: الاسباب و الخلفيات وردات الفعل ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 7 يناير 2020 ، الطعنين ، ص 1.
- (27) محمود الرنتيسي ، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية .. حقائق جديدة في معادلات البر و البحر ، مرجع سابق، ص 4 .
- (28) أحمد القرني ، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية و الأمنية ، مرجع سابق.
- (29) جاد مصطفى ، التدخل التركي في ليبيا و أثره على الأمن القومي المصري ، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، 1 مايو 2020م ، www.acrseg.or
- (30) وحدة الدراسات السياسية ، تصاعد الدور التركي في ليبيا: الاسباب و الخلفيات وردات الفعل ، مرجع سابق .
- (31) أحمد القرني ، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية و الأمنية ، مرجع سابق .
- (32) جاد مصطفى ، التدخل التركي في ليبيا و أثره على الأمن القومي المصري ، مرجع سابق .
- (33) وحدة الدراسات السياسية ، تصاعد الدور التركي في ليبيا : الاسباب و الخلفيات وردات الفعل ، مرجع سابق، ص 2.
- (34) جاد مصطفى ، التدخل التركي في ليبيا و أثره على الأمن القومي المصري ، مرجع سابق .
- (35) التدخل التركي في ليبيا : المحددات و التحديات ، مركز الامارات للدراسات ، أغسطس 2020م ، www.epc.ae/ar
- (36) إيمانويل روسي ، لماذا تمول الإمارات في ليبيا ، www.noonpost.com
- (37) جايسون باك ، وولفغانغ بوزاتي ، قلب الموازين : كيف انتصرت تركيا في الحرب من أجل طرابلس ، www.mei.edu.publications
- (38) فؤاد دياب ، ليبيا و التدخل الإماراتي فوضى أمنية و تمزق سياسي ، الجزيرة نت ، www.studies.aljazeera.net
- (39) نفس المرجع .
- (40) مصطفى كمال ، التنافس الدولي على الموانئ النفطية في ليبيا ، مركز الإمارات للسياسات ، 29 ديسمبر 2020 ، www.epc.ae/topic/international
- (41) الحرب في ليبيا : ماهي الأطراف التي تتدخل فيها و ما دوافعها ، 31 ، BBC يوليو 2020م ، www.bbc.com
- (42) وحدة التحليل السياسي ، الدور المصري في ليبيا : المحددات و المسارات ، دراسات استراتيجية ، المعهد المصري للدراسات ، 2 يوليو 2020م ، ص 9 ، www.eipss-eg.org
- (43) نفس المرجع ، ص 10 .
- (44) جاد مصطفى . محمد السيد ، التدخل التركي في ليبيا و أثره على الأمن القومي المصري ، مرجع سابق .
- (45) وحدة الدراسات السياسية ، تحولات العلاقة الليبية المصرية : حساباتها و دوافعها ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، يناير 2021م ، الطعنين ، ص 3 .